

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

### الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

### ورقة عمل مقدمة من ماليزيا

باسم مجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١- نحن نجتمع في وقت حرج للنظر فيما أحرز من تقدم فيما يتعلق بتحقيق أهداف المعاهدة كاملة إلى جانب الالتزامات والتعهدات التي صدرت في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها ومؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. كما أننا مكلفون باتخاذ الترتيبات الإجرائية اللازمة لمؤتمر الاستعراض المقبل. وستسترشد حركة عدم الانحياز، في هذا المسعى، بالقرارات التي اتخذت خلال مؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز المعقود في كوالالمبور، في شباط/فبراير الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر القمة أكد، لدى معالجته للتشعبات واسعة النطاق للأسلحة النووية والمسائل ذات الصلة، على أن تعددية الأطراف والحلول التي تتفق عليها أطراف متعددة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، تتيح الأسلوب المستدام الوحيد لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي العديدة.

٢- ووفقاً للمواقف القائمة على المبادئ التي تقفها حركة عدم الانحياز منذ عهد طويل في مجال نزع السلاح النووي، ما زالت دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية متمسكة تماماً بتعهداتها والتزاماتها الصادرة بموجب المعاهدة، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرين المعقودين في عام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة. وتود حركة عدم الانحياز أن تشير في هذا الصدد إلى ورقة العمل الشاملة التي قدمتها الحركة أثناء مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، والتي ترد في الوثيقة NPT/CONF.2000/18، إلى جانب ورقتي العمل اللتين قدمتا في جلسة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠٠٢، الواردتين في الوثيقتين NPT/CONF.2005/PC.I/WP.2 وNPT/CONF.2005/PC.I/WP.14.

٣- ولا تزال الحركة مقتنعة كل الاقتناع بأن المعاهدة تشكل أداة رئيسية في الجهود المبذولة لوقف الانتشار العمودي والأفقي للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، دعت الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ اللجنة التحضيرية إلى أن تقدم توصيات إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ بشأن هذه المسائل. وينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تسعى إلى تحقيق توازن عادل بين الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة الواقعة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، بغية إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة. ونؤكد من جديد اقتناعنا على أنه لحين تحقيق هذا الهدف، فإنه ينبغي، على سبيل الأولوية، مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٤- وتود دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تؤكد مجدداً إلحاح وأهمية إضفاء الطابع العالمي على هذه المعاهدة، لا سيما عن طريق انضمام الدول التي تمتلك قدرات نووية إلى المعاهدة في أقرب موعد ممكن، وتصميمها على بذل جهود دؤوبة من أجل تحقيق هذا الهدف. وتؤكد الحركة من جديد دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والحاجة إلى التعجيل بإنشائها، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اعتمدت بتوافق الآراء، فضلاً عن قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). ونهيب بكافة الأطراف المعنية أن تتخذ خطوات عاجلة وعملية نحو إنشاء هذه المنطقة، وأن تقوم ريشما يجري إنشاؤها بمطالبة إسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار ولم يعلن عن انتوائه الانضمام إليها، بأن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية وتنضم إلى المعاهدة دون إبطاء وأن تخضع جميع منشآتها النووية على الفور لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتباشر أنشطتها ذات الصلة بالأسلحة النووية وفقاً لنظام عدم الانتشار. ونشير إلى أن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أكد مجدداً على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحقيقاً للهدف المتمثل في الامتثال للمعاهدة امتثالاً شاملاً في الشرق الأوسط.

٥- ونرحب بانضمام كوبا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٦- ونحيط علماً بالقرار الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار ونعرب عن الرأي القائل بأن تحسم الأطراف المعنية بالأمر بشكل مباشر كافة المسائل المتعلقة بالانسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المعاهدة، وذلك عن طريق الحوار والمفاوضات، تعبيراً عن نواياها الحسنة.

٧- ونشير أيضاً إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ حثت باكستان والهند على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفهما دولتين غير حائزتين للأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتهما النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨- ولا تزال حركة عدم الانحياز ترى أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات ثلاثيولكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندبا يشكل خطوة إيجابية نحو بلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. ونحن نرحب بالجهود التي تهدف إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، وندعو إلى التعاون والتشاور على نطاق واسع من أجل إبرام اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية. ونؤكد من جديد على أن من الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية، في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ضمانات غير مشروطة لجميع دول المنطقة بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ونحث الدول على إبرام اتفاقات تهدف إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في الأقاليم التي لا توجد بها هذه المناطق، وفقاً لأحكام الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والقواعد والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩. ونؤكد مجدداً في هذا السياق تأييدنا لوضع منغوليا كمناطق خالية من الأسلحة النووية، ونرى أن تكريس هذا الوضع سيشكل تدبيراً هاماً يؤدي إلى تعزيز نظام عدم الانتشار في تلك المنطقة.

٩- وترحب حركة عدم الانحياز بتصديق كوبا على معاهدة تلاتيلولكو. وفي هذا الصدد، تكون الآن كافة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أطرافاً في المعاهدة، وتكون قد نفذتها تنفيذاً كاملاً في مجال انطباقها. كما ترحب حركة عدم الانحياز بالمشاورات المستمرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن البروتوكول الملحق بمعاهدة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، وحثت الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تصبح أطرافاً في البروتوكول الملحق بالمعاهدة في أسرع وقت ممكن؛ ونرحب بالمثل بالقرار الذي اتخذته كافة الدول الآسيوية الوسطى الخمس بتوقيع معاهدة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية في أسرع وقت ممكن. وأعربت حركة عدم الانحياز أيضاً عن تأييدها للمبادرة بشأن عقد مؤتمر دولي للدول الأطراف في معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندابا والدول المصدقة والموقعة عليها، بغية مناقشة المزيد من سبل ووسائل التعاون وتنفيذ هذا التعاون فيما بينها وفيما بين وكالاتها التعاقدية وسائر الدول المهتمة، في وقت مناسب.

١٠- ونؤكد من جديد موقفنا القائم على المبدأ الذي نلتزم به منذ أمد طويل تأييداً للوقف التام لجميع التجارب النووية، ونود التشديد في هذا الصدد على أهمية التوصل إلى التقيد العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي يشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي في جملة أمور أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي.

١١- وتؤكد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مجدداً أهمية التوصل إلى تطبيق جميع البلدان لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحث جميع الدول التي لم تضع اتفاقات الضمانات الشاملة بعد موضع التنفيذ على أن تقوم بذلك بأسرع ما يمكن. ويرى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ في هذا أحد الأهداف الرئيسية، وذلك من أجل تعزيز وتحسين نظام التحقق الخاص بنظام عدم الانتشار. ونؤكد في هذا الصدد أهمية نظام ضمانات الوكالة المذكور، بما فيه اتفاقات الضمانات الشاملة، وكذلك البروتوكولات الإضافية النموذجية. بيد أننا لا نود أن نرى الجهود الدولية الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على الضمانات الشاملة تذوى، لأجل فرض تدابير وقيود إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي التزمت فعلاً بمعايير عدم الانتشار، ونبذت خيار الأسلحة النووية. كما نعرب عن رفضنا الشديد لأية محاولات تقوم بها أي دولة من الدول الأعضاء لاستخدام برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كوسيلة لتحقيق أغراض سياسية انتهاكاً لنظامها الأساسي.

١٢- ونشير في هذا الصدد، إلى أن معاهدة عدم الانتشار تعزز تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية عن طريق توفير إطار من الثقة والتعاون يمكن من خلاله تطبيق تلك الاستخدامات. ونؤكد مجدداً في هذا السياق حق الدول الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في إجراء بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، دون تمييز، وفي الضمان الكامل لحرية نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بحرية إلى جميع الدول الأطراف دون تمييز أو معوقات.

١٣- ونعلق أهمية على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤/٥٦ ل بشأن حظر إلقاء النفايات المشعة، وندعو الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع إلقاء أية نفايات نووية أو مشعة قد تشكل تعدياً على سيادة الدول. ونرحب بالقرار الذي اعتمدته مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩١ (CM/Res.1356 (LIV)) بشأن اتفاقية باماكو المتعلقة بحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركة نقلها عبر الحدود داخل أفريقيا. وندعو إلى

تنفيذ مدونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الممارسات المتعلقة بالنقل الدولي عبر الحدود للنفايات المشعة تنفيذاً فعالاً، بوصفها وسيلة لتعزيز حماية جميع الدول من إلقاء النفايات المشعة في أراضيها.

١٤- وتؤكد دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مجدداً دعوتها إلى التنفيذ الكامل للالتزام الصريح الذي قطعتة الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، بأن تقوم بالقضاء الكامل على ترساناتها النووية وصولاً إلى نزع السلاح النووي. ونحن في انتظار إثبات هذا الالتزام دون إبطاء من خلال الإسراع بعملية المفاوضات، ومن خلال تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة اللازمة لإحراز تقدم منهجي وتدرجي نحو إخلاء العالم من الأسلحة النووية، حسبما تم الاتفاق عليه في عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد توقع أن تؤدي النتائج السانحة التي تمخض عنها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ إلى الوفاء بالتعهد الصريح الذي قطعتة الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها والتنفيذ الكامل للخطوات العملية الثلاث عشرة، فلم يجرز في هذا الصدد سوى القليل من التقدم.

١٥- واسمحوا لنا في هذا الخصوص سيدي الرئيس، أن نتدبر بعض التطورات التي هي مصدر انشغال لحركة عدم الانحياز منذ الدورة الأولى للجنة التحضيرية، وهي:

- أننا نظل منشغلين بإزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق إزالة الأسلحة النووية إزالة كلية؛
- ثم، على الرغم من إحراز بعض التقدم في سياق التخفيضات من طرف واحد والتخفيضات ثنائية الأطراف، هناك الآلاف من هذه الأسلحة الموزعة والتي لم يتم التأكد من تعدادها، نظراً للافتقار إلى الشفافية فيما يتعلق بمختلف برامج الأسلحة؛
- وإذ نخطط علماً بتوقيع معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، نشدد على أن التخفيضات في عمليات النشر والحالة التشغيلية لا يمكن أن تكون بديلاً عن تخفيض الأسلحة النووية تخفيضاً لا رجعة فيه وإزالتها بالكامل؛
- ولا تتوفر حتى الآن أدلة جديدة على أن هناك تدابير متفقا عليها لتخفيض الحالة التشغيلية لهذه الأسلحة؛
- وما زالت مذاهب الدفاع الاستراتيجي تطرح أسباباً منطقية لاستخدام الأسلحة النووية، حسبما يتبين من استعراض السياسات الذي أجرته مؤخراً إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، بغرض النظر في توسيع نطاق الظروف التي يمكن في ظلها استخدام هذه الأسلحة، والبلدان التي يمكن أن تستخدم ضدها؛
- وإن إمكانية تطوير أسلحة جديدة وخيارات مستهدفة جديدة لأغراض عدوانية منافية لعدم الانتشار، من شأنها أن تقوض بشكل أقوى الالتزامات بترع السلاح؛
- ويطرح إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تحديات جديدة في وجه الاستقرار الاستراتيجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونبقى منشغلين بإزاء ما قد ينجم عن تنفيذ منظومة الدفاع الوطني بالقذائف من سباق (سباقات) للتسلح ومزيد من تطوير منظومات القذائف المتقدمة وتكاثر الأسلحة النووية. ونحن نشدد، وفقاً لقرار الجمعية

العامة للأمم المتحدة ٥٧/٥٧، على الضرورة الملحة لبدء الأعمال الجوهرية، في مؤتمر نزع السلاح، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛

- ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق ببدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية تحقيق الامتثال عالمياً لهذه المعاهدة، بما في ذلك امتثال كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية لها، والتي لا بد لها، ضمن جملة أمور، من أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتعرب حركة عدم الانحياز عن اقتناعها بأن هناك ١٦٧ دولة قد وقعت على المعاهدة، و٩٨ دولة صدقت عليها إلى الآن. وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً على أنه إذا ما أُريد تحقيق أهداف المعاهدة برمتها، فإن استمرار كافة الدول الموقعة عليها في الالتزام بتزع السلاح النووي، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، هو أمر أساسي؛

- وما زالت المواقف المفتقرة إلى المرونة قائمة من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تواصل منع مؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح، من إنشاء لجنة مخصصة لتزع السلاح النووي. وما زلنا نؤمن بضرورة إجراء مفاوضات بشأن وضع برنامج تدريجي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية، له إطار زمني محدد، ويشتمل على اتفاقية للسلاح النووي، ونؤكد مجدداً في هذا الصدد دعوتنا إلى القيام في أسرع وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية القصوى بإنشاء لجنة مخصصة لتزع السلاح النووي. وتؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى على ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع من وجود التزام بأن تتواصل، بحسن نية، المفاوضات المفوضية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه واحتتام هذه المفاوضات في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وتأسف حركة عدم الانحياز لأنه لم يحرز أي تقدم فيما يتصل بالوفاء بهذا الالتزام رغم مرور سبعة أعوام تقريباً على صدوره؛

- وما زال من المتعذر على مؤتمر نزع السلاح استئناف مفاوضاته المتعلقة بوضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وعلى نحو فعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو غير ذلك من الأجهزة المتفجرة، مع مراعاة الأهداف المتعلقة بتزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على حد سواء؛

- لم يطرأ تقدّم فيما يتصل بتقليص الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في سياسات الأمن من أجل الإقلال إلى أدنى حد من خطر استخدام هذه الأسلحة في أي وقت على الإطلاق، وتسهيل عملية التخلص الكامل منها.

- ولم تتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من التوصل إلى وضع وثيقة بتوافق الآراء حول "سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي" خلال دورتها الموضوعية الثالثة والأخيرة في عام ٢٠٠٣.

١٦- وتعكس هذه المسائل التي هي مصدر انشغال لحركة عدم الانحياز، أزمة آخذة في التعمق في دبلوماسية نزع السلاح المتعدد الأطراف. وإن تعزيز دور الأمم المتحدة في حسم هذه المسائل هو مسؤولية جماعية. وهو يوفر الأساس لتطوير عملية نزع السلاح بشكل شامل على كافة الصعد وتقديم المواد لها. ولذلك، نؤكد مرة أخرى تأييدنا لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للأمم المتحدة المكرسة لتزع السلاح، بمشاركة جميع الدول الأعضاء على

أساس الحاجة إلى استعراض تنفيذ الوثيقة الختامية وتقييمها، التي اعتمدت خلال الدورة الأولى الاستثنائية المكرسة لزرع السلاح، والعمل في نفس الوقت على التأكيد مجدداً على مبادئها وأولوياتها. ورحبت حركة عدم الانحياز بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة لإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية بغية النظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء اللجنة التحضيرية المعنية بالدورة الاستثنائية. وفي هذا الصدد، تتطلع حركة عدم الانحياز إلى المزيد من الدورات الموضوعية والتفاعلية للفريق العامل المفتوح العضوية، وتوصياته الإيجابية في هذا المجال بهدف تيسير عقد الدورة الاستثنائية.

١٧- ويساور حركة عدم الانحياز القلق أيضاً إزاء عدم إحراز تقدم نحو إنفاذ الإعلان بشأن الألفية الذي أعرب فيه رؤساء الدول والحكومات عن عزمهم السعي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، وعلى إبقاء الخيارات مفتوحة أمام تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي لتحديد السبل والوسائل اللازمة للقضاء على الأخطار النووية. وندعو مرة أخرى إلى عقد مؤتمر دولي في أقرب موعد ممكن بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن وضع برنامج تدريجي للقضاء نهائياً على الأسلحة النووية مع تحديده بإطار زمني للقضاء على جميع الأسلحة النووية، وحظر تطويرها وإنتاجها واقتنائها وإجراء التجارب عليها وتكديسها وتحويلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتهيئة المجال للقضاء عليها. كما يساورنا بالغ القلق إزاء التدهور التدريجي لمبدأ تعددية الأطراف، ونشدد على أهمية الجهود الدولية الجماعية في تعزيز السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما.

١٨- وتعتقد دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن الدورة الأولى للجنة التحضيرية عاجلت معظم المسائل الإجرائية اللازمة لمؤتمر استعراض عام ٢٠٠٥. على أننا نشدد على الحاجة إلى تفاعل موضوعي يذهب إلى ما هو أبعد من تبادل وجهات النظر بشكل رسمي بين الدول الأطراف خلال هذه الاجتماعات. وهناك حاجة لمعالجة المسائل التي أثّرت خلال الاجتماعات التحضيرية، كيما يتسنى الاستمرار في تعزيز تنفيذ المعاهدة والتعهدات التي اتفق عليها خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، ولتيسنى أيضاً إرساء الأسس الضرورية لوضع التوصيات خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥. ولا بد من الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ تنص بوضوح على أنه "ينبغي للجنة التحضيرية أن تنظر في كل دورة من دوراتها في مسائل جوهرية محددة تتعلق بتنفيذ المعاهدة والمقررين ١ و ٢، فضلاً عن القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في عام ١٩٩٥، ونتائج مؤتمرات الاستعراض اللاحقة".

١٩- وتحقيقاً لهذا الهدف، ترى حركة عدم الانحياز أنه ينبغي أيضاً للجنة التحضيرية أن تركز من الناحية الجوهرية على نزع السلاح النووي ضماناً لاشتمال التقارير التي تقدمها الدول على بيان سليم بالتقدم الذي أحرزته في تحقيق نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نرغب في الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ دعت جميع الدول الأطراف، في إطار العملية المخصصة لاستعراض الاتفاقية، إلى تقديم تقارير دورية عن تنفيذ المادة السادسة من الاتفاقية والفقرة ٤ (ج) من المقرر المتخذ في عام ١٩٩٥ والمعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي". وتتوقع دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تقوم الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بتقديم تقارير لكل دورة من دورات اللجنة التحضيرية، بما في ذلك هذه الدورة. وينبغي أن تغطي التقارير المتعلقة بالمادة السادسة المسائل والمبادئ التي تتناولها الخطوات الثلاث عشرة التي اتفق عليها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، وأن تشمل معلومات محددة وكاملة عن كل من هذه الخطوات. كما ينبغي لهذه التقارير أن تتناول، في جملة أمور، السياسات والنوايا الراهنة، فضلاً عن التطورات الناشئة في هذه المجالات.

٢٠- وتؤمن حركة عدم الانحياز بأنه ينبغي أيضا لدورات اللجنة التحضيرية أن تركز من الناحية الجوهرية على الشرق الأوسط، وتشير كذلك إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ تدعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول الشرق الأوسط، وغيرها من الدول المهتمة بالأمر، أن تقدم تقارير عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى رئيس مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥، وكذلك إلى رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية التي ستعقد قبل ذلك المؤتمر، بشأن الخطوات التي اتخذتها لتعزيز إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وتتوقع حركة عدم الانحياز أن تقدم جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، تقارير في هذا الصدد، حسب المتفق عليه في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠.

٢١- كما تؤمن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بأنه ينبغي أيضا للجنة التحضيرية أن تركز من الناحية الجوهرية على الضمانات الأمنية. وفي مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، "اتفق على أن الضمانات الأمنية الملزمة من الناحية القانونية للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المقدمة للدول الأطراف غير الحائزة لها، تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية" و"تدعو اللجنة التحضيرية إلى وضع توصيات لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ بشأن هذه المسألة". وأكد رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز مجدداً خلال اجتماع مؤتمر القمة الأخير في كوالالمبور، على أن إزالة الأسلحة النووية إزالة كلية هي الضمان المطلق والوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وأكدوا من جديد اقتناعهم بأنه لحين إزالة الأسلحة النووية إزالة كلية، فإنه ينبغي، على سبيل الأولوية، مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٢٢- كما تشير دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى أنه قد تم تخصيص وقت محدد في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أثناء عملية التحضير له لمناقشة ودراسة الاقتراحات المتعلقة بالأحكام الواردة في المادة السادسة من المعاهدة وفي الفقرتين ٣ و ٤ (ج) من المقرر المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، الذي يتناول نزع السلاح النووي، وبالقرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها. وفي هذا السياق نؤكد من جديد أهمية قيام مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ بإنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الأولى لمناقشة الخطوات العملية لبذل جهود منهجية وتدرجية للقضاء على الأسلحة النووية، وكذلك هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية للنظر في المقترحات المتعلقة بتنفيذ القرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، وإصدار توصيات بشأن هذه المقترحات. ونحن نشدد كذلك في هذا الصدد ونؤكد على ضرورة عقد اجتماعات اللجنة التحضيرية - وهذا الاجتماع الخاص أيضا - تخصيص وقت محدد في برامج عملها للمداولات المتعلقة بنزع السلاح النووي وتنفيذ القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والضمانات الأمنية.

٢٣- وختاماً نود أن نطلب إلى الأمانة العامة تعميم هذا البيان بوصفه ورقة عمل للجنة التحضيرية الثانية.

— — — — —